

الدرس المائة وثمانية وأربعون

الدليل الثالث: ذكرت هناك روايات في باب إمام الجماعة تحمل عناوين تشعر بلزوم وجود ملكرة العدالة فيه، في هذه الروايات اعتبر الإمام (عليه السلام) الوثوق بين وورع والطمئنان من تقديره به، وقال المرحوم الشيخ: إنَّ مجرد ترك المعاصي والإتيان بالواجبات لا يوجب الوثوق بالدين، لأنَّ الإنسان قد يترك المعاصي ويأتي بالواجبات خلال سنة كاملة ثم يرتكب المعصية (نعود بالله)، نذكر إحدى هذه الروايات التي وردت في الجزء 8 من وسائل الشيعة في أبواب صلاة الجماعة الباب 10 الحديث 2 الصفحة 309، عن أبي علي بن راشد قال: قلت لأبي جعفر (عليه السلام) إنَّ مواليك قد اختلفوا فأوصلي خلفهم جميعاً، فقال: «لا تصلَّ إلاَّ خلف من ثق بيته»، وفي رواية أخرى «ثقة بيته وأمانته»، فعلى ما يدعوه الشيخ متى يقال لهذا الإنسان أنَّه يمكن الوثوق بيته والاطمئنان إليه وإلى أمانته؛ وذلك عندما يكون حائزًا ملكرة نفسانية بحيث لا يبتلي بالمعصية ولا ترك الواجب، وإنَّ محسن ترك المعاصي وإتيان الواجب لا يتحقق هذا الأمر، إذن هذا العنوان غير سليم إلاَّ مع اعتبار الملكة.

كلام الاستاذ المعظم:

يمكن أن يقال إنَّ مصبَّ الأقوال جميعها على معنى واحد، لأننا قلنا إنَّ هذه

صفحة 549

التعريف في كلام الفقهاء تعود جميعاً إلى تعريف العدالة، وهذا ما اختاره الوالد المعظم (دام ظله) فيكون النزاع حسب رأيه الشريف نزاعاً لفظياً لا نزاعاً معنوياً، ولكننا يمكن التفكير بين هذه الأقوال وبعد مرج الأقوال نخرج بتعريفين:

الأول: أنَّ العدالة ملكرة راسخة، وكيفية نفسانية، وكان ظهور هذا الرأي كثيراً في زمن العلامة وما بعده، وهذا يتربَّ على عدة ثمرات، مثلًا، لا يمكن أن يقال في أوائل البلوغ لأحد أنه عادل أو لا، لأنَّ الملكة لم تبرز عنده.

الثاني: أنَّ العدالة هي إتيان الواجبات واجتناب المحرمات، مثلًا إذ بلغ المكلف في نفس اليوم فلو أتى بواجباته وترك المعصية يقال له عادل، ويمكن الإقتداء به في الصلاة، ومن مواردتها إذا ابتنى الإنسان بمعصية ثم تاب فلا يمكن أن يقال له عادل إلاَّ بعد مدة حيث ترجع الملكة إليه مرة أخرى، هذا على الأول، وعلى الثاني، يعني إذا كان تعريف العدالة إتيان الواجبات واجتناب المحرمات فيمكن أن يقال لهذا الإنسان النائب أنه عادل، فهذا الموردن شاهدان قويان على الفرق بين هذين التعريفين.

ولماً بان الفرق بين هذين التعريفين يقول الشيخ: إنَّ هذه الأدلة توصلنا إلى اعتبار الملكة في العدالة.

يبقى هنا شيء، هل أنَّ هذه الأدلة وافية بالمطلوب، وخصوصاً بالدليل الثالث الذي يعتبر في باب إمام الجماعة الملكة من ثقة بيته أو من ثقة بآمانته حيث استظهر الشيخ أنَّ حصول ذلك لا يتمَّ إلاَّ بعد حصول القدرة في النفس على اجتناب المعاصي والإتيان بالواجبات.

بيان السيد الخوئي:

ذكر السيد الخوئي (قدس سره) في كتاب «التنقیح»⁽¹⁾: يحصل الوثوق بالدين بعد مدة من المعاشرة، وإن لم تحصل الملكة له، مثلاً، إذا عاشرت شخصاً مدة من الزمن

1 - التنقیح، ج 1، ص 218.

صفحه 550

وعرفت أنه يخاف من حيوان خاص وكان لا يدخل داراً ولا مكاناً لوجود هذا الحيوان فيه فيحصل لك العلم أنَّ هذا الشخص يخاف من الحيوان الكذائي، والخوف من الله بالنسبة إلى الإنسان المتدين من هذا القبيل، يعني إذا عاشرته مدة وعرفت أنه يخاف الله ويتقىه فيحصل لك العلم أنَّ هذا الشخص لا يرتكب المعصية وإن لم تحصل لذلك الشخص الملكة النفسانية.

بيان صاحب تفصیل الشريعة:

أراد الوالد معظم (دام ظله) في كتابه (تفصیل الشريعة) الإجابة عن بيان السيد الخوئي (قدس سره) حيث قال: إذا أردت الاطمئنان على أنَّ فلاناً له خوف دائم ورجاء دائم من الله تعالى، فهذا عبارة أخرى عن الملكة، يعني إذا عرفنا أنَّ الشخص الفلاني له خوف دائم ورجاء دائم من الله تعالى يحصل الاطمئنان بالملكة، ولا يحتاج الحصول على الملكة على أكثر من ذلك.

ملاحظة: لو سلكتنا هذا الطريق وقلنا يستفاد من الرواية أن يكون الشخص ثقة في دينه دائماً، وله خوف دائم من الله تعالى، يكون النتيجة حينئذ ما توصل إليه الشيخ، ولكن الرواية تقول: «لا تصل إلا خلف من ثق بدينه».

سؤال: ما هو المراد من (ثقة بدينه)? هل المراد ثقة بدينه حتى بالنسبة إلى الاستقبال؟

الجواب: إذا كان المراد هذا المعنى، فعليه لا يستطيع الإنسان أن يقتدي بأحد، يعني ثقة بالفعل، على كل حال، إذا كان المراد من الثقة بالدين هو الاستمرارية حتى بالنسبة للاستقبال فيكون الحق مع الشيخ، لأنَّه يفهم من هذا التعبير الملكة، ولكننا نقول إنَّ هذا التعبير له ظهور في الفعلية لا الاستمرارية وإنَّما يجب عليه البقاء على حالة واحدة إلى يوم القيمة، مثلاً، أنَّ شهادة شارب الخمر باطلة، مراد باطلة بالفعل، ولكنه لو تاب بعد ذلك صلح قبل شهادته، وكذا (ثقة بدينه) بالفعل أنه

صفحه 551

يأتي الواجبات ويترك المحرمات وهذا المقدار غير ملازم للملكة وهو كاف في المقام.

الدليل الرابع: منطلقات هذا الدليل نفس منطلقات الدليل الثالث، وهناك رواية في باب الشاهد والبينة، يستفاد منها عنوان يجب أن يكون الشاهد مرضياً ومأموناً وعفيفاً وصائناً لنفسه، وصالحاً، مع ضميمة هذه المقدمة أنَّ في باب الشاهد هناك دليل على عدم اعتبار شيء آخر في الشاهد أكثر من العدالة، يعني جميع العناوين الواردة في الشاهد ترجع إلى العدالة، ولكن الشيخ الأنصاري (قدس سره) يقول إنَّ هذه العناوين ترجع إلى الملكة.

عبارة أخرى: ترتكز العدالة على قولين: الأول: أنَّ العدالة عبارة عن الملكة، والآخر: أنَّ العدالة عبارة عن الأفعال الخارجية من اتيان الواجبات واجتناب المحرمات، فيكون قول الشيخ في الدليل الرابع هو: إنَّ جميع الأوصاف المذكورة للشاهد في الروايات هي أوصاف نفسانية لا تلتائم مع الأفعال الخارجية.

بيان السيد الخوئي:

أشكل المرحوم السيد الخوئي (قدس سره) في كتاب (التنقیح)⁽¹⁾ وقال: إنَّ هذه العناوين غير منطبقة على أفعال النفس ناهيك عن انطباقها على الأوصاف النفسانية، لأنَّ التصور فعل من أفعال النفس لا من صفات النفس، مثلاً عندما يغضب الإنسان فإنَّ الغضب فعل من أفعال النفس له بروز خارجي، ولكن بعض أوصاف النفس مثل الحلم هو من الأوصاف النفسانية لا الأفعال النفسانية، والملكة من أوصاف النفس، ثم أشار وقال: إنَّ ما ورد في بعض الروايات في أوصاف الشاهد مثل المرضي وغيره، فراجعوا وسائل الشيعة، ج 27 أبواب الشهادات، الباب 5 والأحاديث 3 و 5 و 9 و 10.

1 - التنقیح، ج 1، ص 219.

صفحه 552

على سبيل المثال نقرأ في طائفة من الروايات:

1 - ما رواه يونس بن عبد الرحمن عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سأله عن البينة إذا أقيمت على الحق، أيحل للقاضي أن يقضى بقول البينة، فقال: «خمسة أشياء يجب على الناس الأخذ فيها بظاهر الحكم: الولايات، والمناكح، والنبايج، والشهادات، والأنساب، فإذا كان ظاهر الرجل ظاهراً مأموناً، جازت شهادته، ولا يسأل عن باطنه»⁽¹⁾.

2 - ما رواه عبدالله بن مغيرة قال: قلت لأبي الحسن الرضا عليه السلام: رجل طلق امرأته وأشهد شاهدين ناصبيين، قال: «كل مولد على الفطرة وعرف بالصلاح في نفسه جازت شهادته»⁽²⁾.

3 - ما رواه عمّار بن مروان، عن أبي عبدالله عليه السلام في رجل يشهد لابنه، والابن لأبيه، والرجل لامرأته، فقال: «لا بأس بذلك إذا كان خيراً»⁽³⁾.

4 - ما رواه أبو بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «لا بأس بشهادة الضيف إذا كان عفيفاً صائناً»⁽⁴⁾.

وقس على ذلك بقية الروايات المواردة في هذه المضمamar.